

على مسؤوليتي يؤكد زيادة الأسعار ومعدلات التضخم وخفض الدعم حتى نهاية 2024 واستمرار مصر بالمفاوضات بعد استشهاد العاروري ويلمح إلى احتمالية تولي يوسف بطرس الحكومة الجديدة



مضامين الفقرة الأولى: زيادة الأسعار

استعرض الإعلامي أحمد موسى، كلمة الدكتور مصطفى مدبولي رئيس الوزراء، خلال المؤتمر الصحفي اليوم بشأن أسباب ارتفاع الأسعار. وقال رئيس مجلس الوزراء، إن البنك المركزي يختص بالسياسة النقدية، حيث يعمل البنك المركزي على مكافحة التضخم وتقليله عبر آليات كثيرة منها سعر الفائدة وسعر الصرف، وكلها آليات وليست غايات بهدف تقليل التضخم. وأضاف مدبولي، أن الحكومة تعمل مع البنك المركزي بتنسيق كامل، وهناك لقاءات أسبوعية تتم مع المحافظ وكل الوزراء حيث نستهدف العودة بالتضخم إلى ما دون 10% اعتباراً من عام 2025 وهذا يحسن كل مؤشرات الدولة.

وتابع رئيس الوزراء، بأن البنك المركزي يدير كل هذه الإجراءات بتنسيق كامل مع الدولة، كما تطرق إلى الإصلاحات الهيكلية، وشرح أنها استمرار قدرة الاقتصاد المصري على مقاومة أي صدمات عنيفة، ويكون ذلك بالتركيز على قطاعات الاقتصاد المستدامة التي لا تتأثر في قطاعات مثل الزراعة والصناعة والمشروعات الإنتاجية. ولفت، إلى أن الدولة على مدار السنة ونصف السنة الماضية نفذت مجموعة كبيرة من الإصلاحات متمثلة في مجموعة حوافز وتغيير قانون الاستثمار بالإضافة إلى قرارات المجلس الأعلى للاستثمار والرخصة الذهبية وتيسير الإجراءات للحصول على أراضي ووثيقة سياسة ملكية الدولة.

وقال الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء، إنه فيما يتعلق برغيف الخبز فهناك 275 مليون رغيف يومياً يتم خبزهم من الفجر وحتى الصباح، مما يعنى 100 مليار رغيف في السنة وتكلفة فاتورة رغيف الخبز 91 مليار جنيه على الدولة. وأشار إلى أنه فيما يتعلق بأنبوبية البوتاجاز يتم استهلاك 280 مليون أنبوبية بوتاجاز سنوياً، وتستهلك سنوياً 18 مليار لتر سولار.

وفيما يتعلق بقطاع الكهرباء، أشار الدكتور مصطفى مدبولي إلى تصريحات لوزير الكهرباء في مؤتمر - قبل 3 سنوات - أوضح خلالها أنذاك أنه بحلول العام الجاري 2024 من المفترض انتهاء دعم الكهرباء، ووقتها كانت هناك خطة زيادات للأسعار -مُعلنة ومنشورة- لتنفيذها على أساس سعر الدولار وقتها 16 جنيهاً، وهنا قد يُطرح سؤال حول علاقة الدولار بتسعير الكهرباء، والإجابة هي أن الوقود المُشغّل لكل محطات الكهرباء لدينا نشتره بالدولار،

وبالتالي فإن شراء هذا الوقود على أساس سعر الدولار 16 جنيه مختلف تماماً عن شرائه عند مستويات الأسعار الحالية للدولار التي تبلغ نحو 31 جنيهاً.

وأضاف الدكتور مدبولي أن وزير الكهرباء أعلن أن دعم الكهرباء وصل إلى 90 مليار جنيه خلال هذا العام فقط، وقال رئيس الوزراء: «عند تجميع البنود الـ 5 سالفة الذكر، فنحن نتحدث عن قيمة إجمالية لدعم هذه البنود تبلغ 342 مليار جنيه مقارنة بأقل من 100 مليار جنيه منذ عامين، وأريد من خلال هذا الحديث أن أضع أمام كل المواطنين المصريين الصورة الحالية، لأن هذه أموال الشعب المصري».

وأضاف رئيس الوزراء: «نضطر اليوم لدعم هذه البنود بقيمة 342 ملياراً من الخزنة العامة لأنها حجم كبير للغاية، ويتم استدانتها ووضعها على عجز الموازنة، وهناك تحد كبير لأنه منذ عامين كنا نحصل على هذه القروض بسعر فائدة يصل إلى أقل من 10% لكنها وصلت الآن إلى أكثر من 25%، وهذه أعباء لا يمكن للدولة وهي تدير شئونها الاستمرار فيها، فبالتالي تحملنا كثيراً خلال الفترة الماضية، وكانت الحكومة ترجى اللجوء لأي زيادات في ظل الظروف التي نمر بها جميعاً، لكن تم تحديد نهاية 2023 كآخر إرجاء للزيادات، على أن يتم النظر اعتباراً من أول 2024 في كيفية التحرك باتجاه معين، لأنه كان أمراً مستحيلاً أن تظل الدولة في الاستمرار بزيادة الديون وأعبائه، والفجوة الواقعة في هذا الشأن فيما يتعلق بالدعم الذي اتخذنا فيه شوطاً جيداً نحو ترشيده».

وذكر أن كل مواطن يتم محاسبته على مقدار ما يستهلكه في الكيلو وات لكل ساعة، ومع الزيادات التي حدثت زادت التكلفة على الدولة من سعر صرف وخدمات تقوم بها الدولة؛ لافتاً إلى أن تكلفة الكيلو وات تبلغ 177 قرشاً وهي التكلفة الفعلية التي تتحملها الدولة، رغم أن التكلفة كانت أقل بكثير قبل ذلك، ولذا فلجأت الدولة لزيادة شرائح الاستهلاك لغير محدودي الدخل والتجاري مقابل دعم محدودي الدخل، ورغم تلك الزيادات فكل الشرائح لا تزال تدفع أقل من التكلفة الفعلية. وقال: «حينما لجأنا إلى قرار الزيادات طلبت من وزير الكهرباء وضع عدد من السيناريوهات للتحرك بإزائها بخصوص هذا الوضع، وجرى وضع سيناريو للخروج من الأزمة التي كانت قائمة، وسيناريو آخر أكثر شدة لإنهاء الأزمة خلال عامين فقط، وهو تقليل الدعم، أو تخفيف الدعم خلال سنتين فقط، والبديل الآخر هو حل المشكلة على مدار خمس سنوات من أجل تخفيف تبعات المشكلة على المواطن».

وشرح رئيس الوزراء، استهلاك الشرائح والتكلفة، مشيراً إلى أن التكلفة الاجمالية اليوم التي تتحملها الدولة تمثل 177 قرشاً، فبينما الشريحة الأولى التي تستهلك من 0 حتى 50 كيلو وات لكل ساعة، كانت تدفع فقط 48 قرشاً، وفي ظل الزيادة سيكون المبلغ 58 قرشاً، أما الشريحة التي تليها والتي تستهلك من 50 لـ 100 كيلو وات لكل ساعة، فكانت تدفع 58 قرشاً ومن خلال الزيادة يصل المبلغ إلى 68 قرشاً، وبالنسبة للشريحة الثالثة التي تستهلك بدءاً من 100 وحتى 200 كيلو وات، كانت تدفع 77 قرشاً ووفقاً للزيادة سيصل إلى حوالي 85 قرشاً لكل كيلو وات.

وأوضح أن الحكومة تابعت ما وجه لها من انتقادات بعد رفع أسعار بعض السلع، موضحاً أن برنامج الإصلاح الاقتصادي في مرحلته الأولى كان هناك تأكيدات أن إصلاح أي اقتصاد يتطلب ترشيد إنفاق. وأضاف أنه عندما بدأت الحكومة برنامج الإصلاح الاقتصادي بدأت التركيز على ترشيد الدعم، مشيراً إلى أن عام 2021 لم يكن هناك دعم للمواد البترولية سوى أنبوبة البوتاجاز. ولفت إلى أنه كان هناك خطة للانتهاء من دعم الكهرباء بحلول عام 2024، والزيادات التي تتم عام بعد عام حتى 2025، موضحاً أن الدولة تحملت عن المواطن الأعباء الكبيرة فيما يخص التضخم وارتفاع الأسعار وتم اتخاذ إجراءات استراتيجية.

وقال المذيع إن المواطنين كانوا يستبشرون بالعام الجديد 2024 وأن يكون هناك إجراءات أفضل، لكن كانت زيادة الأسعار، لذلك رئيس الوزراء خرج في مؤتمر صحفي لشرح أسباب زيادة أسعار الخدمات وشرائح الكهرباء والمetro وباقات الإنترنت. ولفت إلى أن هناك تساؤلاً في الشارع هل رفعت الحكومة الدعم عن السلع، قائلاً إن رئيس الوزراء قال إن الدولة ما زالت تتحمل دعماً سنوياً لـ 5 قطاعات وزادت قيمة الدعم لـ 342 مليار جنيه مقابل 100 مليار جنيه منذ عامين، مبيناً أن الدعم ارتفع 242 مليار جنيه.

وردّ المستشار محمد الحمصاني، المتحدث الرسمي باسم مجلس الوزراء، على حديث الإعلامي أحمد موسى: «الذي زاد باليمين يدفعه المواطن بالشمال في زيادة الأسعار الأخيرة». وأوضح أن الدولة لن تتخلى عن المواطن محدود الدخل، مؤكداً أن رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، شدد على أن السيطرة على التضخم هي جزء رئيسي من أهداف الدولة خلال الفترة المقبلة. وذكر أن الدولة تستهدف خفض التضخم لأقل من 10% بحلول 2025، بالتنسيق مع البنك المركزي، قائلاً إن الدولة تدرك تماماً تأثير الأسعار على المواطنين، وتعمل على خفض التضخم، وتقديم أشكال الدعم كافة في جميع الخدمات، وترشيد الإنفاق، وخفض الدين العام بمقدار 95% خلال خمس سنوات، قائلاً: «من الاستحالة لأي دولة أن تستمر في زيادة الاستدانة».

ولفت إلى أن الدولة تستهدف إجراء إصلاحات هيكلية ستعكس إيجاباً على المواطن، ومنها تنمية القطاعات كافة، وتقديم حوافز للاستثمار الأجنبي، ودعم دور القطاع الخاص من خلال سياسية وثيقة ملكية الدولة، ورفع مساهمته في الاستثمار إلى 65%. وذكر أن الدولة دفعت 400 مليار جنيه في مبادرة المليون وحدة سكنية، أكثر من 50% من تكلفتها مدعومة، إلى جانب شبكة الحماية المجتمعية، موضحاً أن الزيادة الأخيرة في الأسعار يصاحبها

شبكة للحماية الاجتماعية للمواطنين في كل الخدمات، منوهاً بأن الدولة تدعم رغيف الخبز بـ 91 مليار جنيه حالياً.

وذكر أن ارتفاع سعر الصرف أدى إلى ارتفاع دعم الكهرباء إلى 90 مليار جنيه في 2023، وارتفاع الدعم لرغيف الخبز إلى 91 مليار جنيه، مؤكداً أن الدولة حرصت على تحمل العبء بدلا من المواطن محدود الدخل خلال السنوات الماضية. وأضاف أن عدم مراعاة الأعباء الملقاة على الدولة، من شأنه تقليل قدرتها على تقديم الخدمات، والتأثير على كفاءة المرافق العامة للدولة، قائلًا إن أسعار النقل لم يتم زيادتها خلال 3 سنوات، وبالتالي كان لا بد من محاولة تغطية تكاليف التشغيل والصيانة.

وأكد المستشار محمد الحمصاني، المتحدث الرسمي باسم مجلس الوزراء، أن قطاع الكهرباء هو أبرز مثال على تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على مصر، وأن الدولة تعمل على مواجهة مثل هذه التحديات. وأضاف أن في بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال عام 2016-2015، كان مخطط لإنهاء الدعم على الكهرباء بحلول عام 2023-2024، ولكن نظراً لأن الوقود المستخدم في محطات الكهرباء أصبح مستوردًا، ولأن الوقود المُشغَّل لكل محطات الكهرباء، يتم شراؤه بالدولار من الخارج، فإن شراء هذا الوقود على أساس سعر الدولار 16 جنيه يختلف عن شراؤه بـ 31 جنيه حالياً.

وأضاف المتحدث باسم مجلس الوزراء، أن التوسع في المشروعات العمرانية وعملية التنمية يزيد من استهلاك الكهرباء، وأن المحطات الحالية بإمكانها أن تغطي الاستهلاك، ولكن مع زيادة الاستهلاك المستخدم في الوقت الحالي أصبح لدينا حل بزيادة أسعار الكهرباء لتغطية جزء من الوقود المستورد المستخدم للمحطات. وأوضح أن الزيادة البسيطة في أسعار الكهرباء تأتي لمحاولة تخفيف الضغط عن الميزانية العامة للدولة، قائلًا: «نستورد غاز ووقود للمحطات نتيجة ارتفاع حجم الاستهلاك الكبير».

وأشار إلى دفع الدولة 30 ملياراً لأعمال الصيانة للخط الأول للمترو، وذلك نتيجة لعدم قدرة تذكرة الخط الأول للمترو على تغطية تكاليف أعمال الصيانة والتشغيل، موضحاً أن هذه الزيادات جاءت بغرض رفع جزئي للضغوط على الموازنة العامة للدولة، دون التخلي عن المواطن. وأكد أن خفض الدعم يجري بصورة تدريجية مع مراعاة المؤشرات الاقتصادية في الدولة على مدار 5 سنوات مقبلة، منوهاً بأن أزمة ارتفاع التضخم وزيادة الأسعار مستمرة حتى 2024 على أن تتحسن المؤشرات في 2025.

ولفت إلى أن الحكومة تنحاز للمواطن دائماً، والمؤتمر الصحفي للرئيس الوزراء أشار لـ 5 رسائل مهمة يجب على المواطنين الانتباه لها، الرسالة الأولى أن الدولة لم ولن تتخلى عن المواطن المصري خاصة من محدودي الدخل، والرسالة الثانية أن عملية الإصلاح الاقتصادي تهدف لرفع مستوى معيشة المواطن والحفاظ على مرافق الدولة العامة. وأضاف أن الرسالة الثالثة أنه بالرغم من عزم الدولة على استمرار الإصلاح الاقتصادي إلا أن الدولة وضعت مصلحة المواطن محدود الدخل فوق كل اعتبار بعد الأزمات العالمية، وتم تأجيل بعض القرارات الخاصة بالدعم. وتابع أن الرسالة الرابعة أن الإصلاح الاقتصادي عملية متدرجة تراعي عدم الإثقال على المواطنين، وأنه لا يتم رفع الدعم على المواطن مرة واحدة، ولكن عملية الإصلاح الاقتصادي تراعي التدرج من أجل مصلحة المواطنين، والرسالة الخامسة أن رئيس الوزراء سعى إلى أن يطمئن المواطن أن الدولة لديها خطط لمواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد المصري وأن مصر ستتغلب على كافة التحديات.

مضامين الفقرة الثانية: تعويم الجنيه

أكد المستشار محمد الحمصاني، المتحدث باسم مجلس الوزراء، أن ملف تعويم الجنيه المصري يعود في اختصاصه للبنك المركزي، قائلًا إنه من المتوقع أن يكون هناك زيارة الشهر الجاري لصندوق النقد الدولي للتشاور في الوضع الاقتصادي للدولة. وتابع بأن الدولة لن تتخلى عن المواطن المصري وخاصة محدودي الدخل، وعملية الإصلاح الاقتصادي تهدف لرفع كفاءة عمل مؤسسات الدول ورفع مستوى المعيشة للمواطنين، مبيناً أنه جرى تأجيل بعض إجراءات الإصلاح الاقتصادي، لأن الدولة لديها رؤية لمواجهة التحديات التي خلفتها الأزمات العالمية. وذكر أن الإصلاح الاقتصادي رأى ضرورة التدرج في رفع الدعم، وهناك خطة لمواجهة آثار التحديات العالمية، وننحاز دائماً لمحدودي الدخل.

مضامين الفقرة الثالثة: اللاجئون في مصر

قال المستشار محمد الحمصاني، المتحدث باسم مجلس الوزراء، إن مصر لن تتخلى عن ضيوفها وجيرانها، معلناً أن وزارة الداخلية تقنن كل أوضاع غير المصريين المقيمين في الدولة من حيث إصدار الإقامات. وذكر أن رئيس الوزراء تحدث عن الضيوف في معرض حديثه عن الأعباء الملقاة على الاقتصاد المصري، وأكد أن هناك ضغوط على المواطنين، منوهاً بأن الحكومة تسعى للسيطرة على التضخم الفترة المقبلة، وخفض التضخم لأكثر من 10% بحلول عام 2025.

مضامين الفقرة الرابعة: دعم الخبز

قال الإعلامي أحمد موسى، إنه الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء، قال إنه فيما يتعلق برغيف الخبز فهناك 275 مليون رغيف يومياً يتم خبزهم من الفجر وحتى الصباح، مما يعني 100 مليار رغيف في السنة وتكلفة فاتورة رغيف الخبز 91 مليار جنيه على الدولة. وأوضح أن الحكومة تابعت ما وجه لها من انتقادات بعد رفع أسعار بعض السلع، موضحاً أن برنامج الإصلاح الاقتصادي في مرحلته الأولى كان هناك تأكيدات أن إصلاح أي اقتصاد يتطلب ترشيد إنفاق. وأضاف أنه عندما بدأت الحكومة برنامج الإصلاح الاقتصادي بدأت التركيز على ترشيد الدعم، مشيراً إلى أن عام 2021 لم يكن هناك دعم للمواد البترولية سوى أنبوبة البوتاجاز. ولفت إلى أنه كان هناك خطة للانتهاء من دعم الكهرباء بحلول عام 2024، والزيادات التي تتم عام بعد عام حتى 2025، موضحاً أن الدولة تحملت عن المواطن الأعباء الكبيرة فيما يخص التضخم وارتفاع الأسعار وتم اتخاذ إجراءات استراتيجية.

مضامين الفقرة الخامسة: وفد أمريكي بمصر

استعرض البرنامج تقرير يرصد استقبال الرئيس عبد الفتاح السيسي اليوم وفداً من الحزبين الديمقراطي والجمهوري من مختلف اللجان بالكونجرس الأمريكي، برئاسة السيناتور "جونى إرنست"، وذلك بحضور سامح شكرى وزير الخارجية. وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية المستشار أحمد فهمي بأن اللقاء شهد تأكيد أهمية ومحورية الشراكة الاستراتيجية والعلاقات الوثيقة بين مصر والولايات المتحدة، حيث أكد الوفد الأمريكي حرص الولايات المتحدة، والكونجرس بصفة خاصة، على تطوير مجالات التعاون المشترك بين البلدين، إدراكاً لمكانة ودور مصر الإقليمية وجهودها الدؤوبة لتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة.

وأظهر التقرير أن المتحدث الرسمي قال إن اللقاء شهد حواراً مفتوحاً بين الرئيس والوفد الأمريكي بشأن تطورات المشهد الإقليمي، لا سيما في قطاع غزة، حيث استعرض الرئيس السياق العام للأوضاع الحالية، مشدداً على ضرورة العمل بجدية على التسوية العادلة والشاملة للقضية الفلسطينية، من خلال إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وفقاً للمرجعيات المعتمدة، مؤكداً أن الأولوية الراهنة تتمثل في التوصل إلى وقف إطلاق النار وحماية المدنيين، ونفاذ المساعدات الإغاثية بالكميات الكافية لمواجهة المأساة الإنسانية التي يواجهها أهالي القطاع، اتساقاً وتنفيذاً للقرارات الأممية ذات الصلة، كما شدد الرئيس على رفض مصر التام لمحاولات تصفية القضية الفلسطينية من خلال تهجير الفلسطينيين من أراضيهم.

مضامين الفقرة السادسة: أسعار تذاكر المترو

أكد الإعلامي أحمد موسى أن وسائل النقل الجماعي ستظل المرفق الأهم للمواطنين في ظل عدم وجود بدائل أخرى، لافتاً إلى أن 3 ملايين راكب يستخدمون مترو الأنفاق بشكل يومي. وأضاف أن زيادة أسعار تذاكر مترو الأنفاق بهدف الحفاظ على المرفق الذي يخدم ملايين المواطنين، منوهاً أن المحطات التي جرى افتتاحها يوم 1 يناير تم إنشاؤها على أعلى مستوى وبكفاءة متميزة. وتابع: «لما كنت أسافر بمترو لندن كنت أقول لماذا لا يكون لدينا في مصر البوابات الإلكترونية والسلالم والمصاعد الكهربائية؟»، واليوم الدول تقدم خدمة متميزة بأيادي شركات مصرية وتصميمات وإنشاءات قوية»

وقال أحمد موسى، إن افتتاح محطات المترو الجديدة أفاد عدد كبير من المواطنين، في ظل رخص سعر تذكرة المترو بـ 6 و10 جنيهات. وكشف الإعلامي أحمد موسى، عن أن كاميرا البرنامج كانت موجودة في محطة مترو المرج بعد زيادة الأسعار، وكان هناك إقبالاً كبيراً من المواطنين على المترو بشكل طبيعي، لافتاً إلى أن الإقبال الكبير على مترو الأنفاق الذي ليس له بديل في مصر، إذ أنه مواصلة أمانة وسريعة، وأفضل من غيرها بكثير.

وأضاف أن وزير النقل كشف عن أن مترو الأنفاق ينقل في اليوم 3 ملايين راكب، وهذا عدد سكان دول كاملة، موضحاً أن هناك دول عدد سكانها 3 مليون شخص، والمترو ينقلهم يومياً، قائلًا: «ما بالك المترو لو لم يكن موجود، كيف سيجري نقل 3 مليون؟». وأوضح أن التوسع في وسائل النقل السريع والنظيف والأمن والجماعي، أمر مهم للغاية. وذكر أن قطار المونوريل أيضاً سيشهد إقبالاً كبيراً من المواطنين، في ضوء اهتمام المواطنين بركوب مترو الأنفاق، فضلاً عن اهتمام الدولة بتطويره، إذ إنه لولا الاهتمام والصيانة والتطوير؛ لكان انهيار مترو الأنفاق.

واستعرض أحمد موسى تقريراً مصوراً من داخل المحطات الجديدة التي انضمت لخدمة الأنفاق، حيث عبر المواطنون عن رضائهم الكامل وسعادتهم عن افتتاح تلك المحطات، والتي جرى إنشاؤها على مستوى خدمة عالٍ وراق. ورصد البرنامج آراء عدد من المواطنين بعد بدء تشغيل تجريبي للخط الثالث من مترو الأنفاق وآراء المواطنين في المترو خاصة بعد زيادة الأسعار والخدمة المقدمة. وقال أحد راكبي مترو الأنفاق: «أنا أبكي من الفرحة، ولست راضياً فقط، لا أنا أبكي من الفرحة، مصر شهدت تقدماً غير مسبوق في وسائل المواصلات وخاصة في مترو الأنفاق». وأضاف أنه بالنظر إلى الدول النامية فمصر متقدمة بشكل غير طبيعي، لافتاً إلى أنه إذا تم النظر للدول المتقدمة فإن التكنولوجيا في مترو الأنفاق في مصر تضاهي اليابان والصين والدول التكنولوجية المميزة، ولكن إذا جرى النظر للدول النامية، فمصر متقدمة زيادة عن اللزوم. وتابع: «أنا لست فرحان فقط، لا أنا أبكي من الفرحة، وما نراه من تقدم ليس طبيعياً، التقدم والنهضة الكبيرة في مصر مميزة».

مضامين الفقرة السابعة: حسن نصر الله

قال الإعلامي أحمد موسى، إنه تجادل مع اللواء الدكتور سمير فرج حول توقعات كلمة حسن نصر الله اليوم رداً على اغتيال نائب رئيس حركة حماس صالح العاروري. وأضاف: «ما قاله اللواء سمير فرج أمس حدث اليوم وكان لديه إصرار على توقعاته عن خطاب حسن نصر الله وأنه لن يصعد ضد إسرائيل». وأشار إلى أنه سأل اللواء الدكتور سمير فرج هل يتوقع أن يعلن حسن نصر الله، الحرب على إسرائيل في كلمته اليوم، مضيفاً أن اللواء سمير فرج قال إن حزب الله لن يعلن الحرب، وحدث اليوم ما توقعه المفكر الاستراتيجي.

وأكد أن خطاب حسن نصر الله، أمين عام حزب الله بלבّان، اليوم، كان دون التوقعات. وأوضح أن خطاب حسن نصر الله استغرق أكثر من ساعتين، وخلت كلمته من أي تهديد أو وعيد، مؤكداً أن نبوة حسن نصر الله كانت هادئة جداً ولغة هادئة جداً ولم يأتي بجديد. وأضاف: «لولا أن حسن نصر الله ربط خطابه باستشهاد صالح العاروري نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس لكننا اعتقدنا أن الخطاب قديم من 2020».

وأكد اللواء الدكتور سمير فرج، المفكر الاستراتيجي، أن خطاب حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله اللبناني استغرق أكثر من ساعتين ولم يأت بجديد، مضيفاً: «كان ممكن أكتب له الكلمة أحسن مما قاله اليوم». وتابع: «كنت أتمنى ألا يتحدث حسن نصر الله اليوم لكنه تكلم ساعتين، كما أنه سيتركلم يوم الجمعة المقبل».

مضامين الفقرة الثامنة: انفجارات إيران

علق اللواء الدكتور سمير فرج، المفكر الاستراتيجي، على انفجارات إيران، قائلاً إن إيران دولة آسيوية لها موقع متميز تتوسط الدول البترولية الخليجية، مضيفاً أن إيران تسعى إلى امتلاك السلاح النووي رغم أنها تتوسط دولاً لا تمتلك النووي، قائلاً: «أصبحت عدواً مباشراً لإسرائيل التي تريد أن تكون الدولة الوحيدة المالكة لسلاح نووي في المنطقة». ورأى أن إيران لن ترد على التفجيرات التي وقعت بالقرب من قبر قاسم سليمانى وحال ردها سيكون «فشنك»، مؤكداً أن الموساد الإسرائيلي هو المستفيد من التفجيرات التي وقعت بالقرب من قبر سليمانى.

وأضاف أن الخميني هو بطل إيران، وبعده قاسم سليمانى الذي أعد الحرس الثوري، لافتاً إلى أن الحرس الثوري ولائه يكون للمرشد وليس للقوات المسلحة، وهو ما كان يرغب الإخوان في تطبيقه داخل مصر في أثناء فترتهم السوداء. وأوضح أنه كان هناك لقاء سري بين قاسم سليمانى وخيرت الشاطر؛ لتطبيق نفس نظام الحرس الثوري في مصر.

وأشار اللواء سمير فرج، إلى أن التاريخ سيشهد للرئيس السيسي بالقضاء على جماعة الإخوان لهذا السبب، موضحاً أن اغتيال قاسم سليمانى جاء تحت عين أمريكا، موضحاً أنه حدث تفجيرين في إيران في مكان به مئات الآلاف من الإيرانيين. وذكر أن قاسم سليمانى هو الخميني الأول في قلب الإيرانيين، ولديه تمثال باسمه، ولكنه لا يتوقع أن ترد إيران على التفجيرات التي حدثت اليوم.

مضامين الفقرة التاسعة: المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

قال اللواء سمير فرج، المفكر الاستراتيجي، إن سياسة مصر من قطاع غزة أمر حاسم وصارم لأن مصر ترفض أي تهجير لأبناء غزة سواء لمصر أو لأي دولة أخرى، مع العمل على استقرار تدفق المساعدات الإنسانية إلى غزة، وتسهيل عبور ذات الجنسيات المزدوجة من معبر رفح، مع جهود مصر في محاولة التهدئة. وتابع بأن بعض الشائعات تشير إلى أنه بعد اغتيال صالح العاروري مصر ستوقف المفاوضات، مبيناً أن مصر لن تتوقف ومستمرة في المفاوضات من أجل الشعب الفلسطيني، مع التشديد أن قطاع غزة سيكون تابعاً للضفة الغربية والسلطة الفلسطينية ولا للفصل بينهم، مع العمل على حل القضية الفلسطينية على أساس الدولتين.

وذكر أن إسرائيل ليست هي من صنعت حماس وإنما ساعدتها، إذ إن قطر كانت ترسل 30 مليون دولار في تل أبيب، ويتم حراستها في الجيش الإسرائيلي، ومن ثم يتم نقلها إلى حماس في غزة، إذ إنها كانت المسؤولة عن المرتبات، وهي من كانت تعطي مساعدات مالية لهم. وأضاف أن انتخاب حماس في الفترة المقبلة؛ سيكون أمراً صعباً للغاية من قبل الشعب الفلسطيني، إذ أن اختيار حماس، معناه أنها ستتحول إلى حزب سياسي، بدلاً من مقاومة، فضلاً عن أن حماس ترفض فكرة حل الدولتين. وأشار إلى أن المجتمع الدولي سيقبل بالأمر حال موافقة الشعب الفلسطيني بحماس في السلطة، وهو الأمر الذي سيجعل المجتمع الدولي يرضخ له.

وبشأن ملف قطاع غزة، قال إن مصر رفضت تهجير أهالي قطاع غزة لسيناء، بالتزامن مع استكمال مصر ملف المفاوضات وتبادل الأسرى، مبيناً أن هناك معسكرات إيواء - عبر الهلال الأحمر المصري - داخل خان يونس في قطاع غزة، ويتم مدها بكل المرافق والخدمات.

ونوه سمير فرج أن أنتوني بلينكن وزير الخارجية الأمريكي، سيزور إسرائيل وبعض الدول بالمنطقة، وذلك بداية من يوم الإثنين المقبل، مشدداً على

ضرورة إجراء انتخابات في قطاع غزة والضفة الغربية؛ لاستخدام حكومة وطنية ووجه جديدة، في ظل قناعة أمريكا بعودة السلطة في قطاع غزة إلى فلسطين، على أن يتم وقف إطلاق النار وفق المبادرة المصرية.

مضامين الفقرة العاشرة: هجوم الحوثيين

قال اللواء سمير فرج، المفكر الاستراتيجي، إن 40% من التجارة العالمية تمر من قناة السويس وباب المنذب، والتحالف الأمريكي من أجل البحر الأحمر يأتي في ضوء حماية التجارة العالمية وليس حماية قناة السويس وهذا أمر يجب النظر إليه. وذكر أن الحرب القادمة في المنطقة ستكون في البحر المتوسط، موضحاً أنه حصل على وثيقة من أمريكا في 2020 كانت خطيرة للغاية، إذ كانت تنص على 5 أمور أولها أن مصر تعيش على بحيرة عائمة من البترول والغاز الطبيعي، وثانيها أن السيسي نجح في تمكين الحدود البحرية، وثالثها أن مصر تكفي من الغاز في 2018، ورابعها أن مصر ستصدر الغاز، وخامسها أن مصر ستكون مركزاً في المنطقة.

وأضاف "فرج"، أن أمريكا تتحدث أن غاز الخليج سيستمر لمدة 15 سنة قادمة، أما غاز شرق المتوسط سيستمر لمدة 50 عاماً، وهذا وفقاً للوثائق الأمريكية، ولذلك السعودية، والإمارات، ودول الخليج حينما ينتهي الغاز والبترول سيكون لديهم استثمارات. وتابع بأن الأمم المتحدة قامت بنص قانون للبحار والمحيطات وأن المياه الإقليمية 12 ميل لأي دولة في العالم، ولكن المياه الاقتصادية 350 ميل للتقريب عن الغاز أو 200 ميل للصيد.

واستكمل أن حقل ظهر ينتج 3 مليارات متر مكعب من الغاز في السنة، وباقي الحقول تحصل على ثلاث أرباع في العالم، وحقل ظهر سينتهي في 2045، ولذلك مصر تعمل على تنمية كبيرة في الحقل من خلال شركة إيني الإيطالية، لافتاً إلى أن قبل وجود شركة إيني جاءت شركة أخرى، وعملت لمدة عامين، وقالت إنه لا يوجد بترول أو غاز في هذه المنطقة، لأهداف أمريكية.

وكشف اللواء دكتور سمير فرج، المفكر الاستراتيجي، موقف الحوثيين من دعم الأصدقاء في قطاع غزة. وأضاف أن الرئيس السيسي رفض الدخول في أي تحالفات عسكرية للتصدي لهجمات الحوثيين بالبحر الأحمر، منوهاً أنه حال الدخول في تحالفات ستدخل أساطيل دول التحالف إلى الشواطئ المصرية، مما يشكل خطورة على الأمن القومي المصري.

وأشار إلى أن مصر تشارك في مهام القوة 153 المشتركة لحماية الملاحة البحرية في البحر الأحمر، لافتاً إلى أن إيران تستعرض قواتها بمدمرة في البحر الأحمر، برغم وجود الفرقاطات الأمريكية، مؤكداً أن إيران لا تستطيع ضرب أي هدف في ظل التحالف الأمريكي الأوروبي. وأشار الخبير العسكري إلى أن عسكرة البحر الأحمر يعطي أماناً للسفن التي تمر في البحر الأحمر، مبيناً أن هجمات الحوثيين أثرت في العالم أجمع، وتأمين التجارة العالمية يضمن استقرار الاقتصاد العالمي والأسواق، و%40 من التجارة العالمية تمر عبر قناة السويس.

مضامين الفقرة الحادية عشر: الأزمة السودانية

قال اللواء سمير فرج، المفكر الاستراتيجي، إن مصر والسودان أسرة واحدة، والسودان هو أمن قومي للدولة المصرية، وأسوأ فترة في العلاقات بين مصر والسودان، كانت فترة تواجد عمر البشير، والذي هويته إخوانية، وكان يؤيد صدام حسين في غزو الكويت، وكان يأوي الجماعات الإسلامية والإرهابية، وشارك في محاولة اغتيال الرئيس الراحل محمد حسني مبارك في إثيوبيا عام 1995.

وأضاف أن عمر البشير شارك أيضاً في تسليم جزيرة سواكن لتركيا، وكانت فترة عصيبة للغاية في العلاقات بين مصر والسودان، موضحاً أن الجزيرة أخذتها تركيا كمرافق لها خلال مهاجمتها لليمن. وتابع أنه بعد رحيل عمر البشير عن الحكم في السودان حدث جدلاً سياسياً في السودان، وصراعات بين الأحزاب، ومن ثمّ اجتمعت الأحزاب وتم العمل على اتفاق سياسي لتسليم السلطة المدنية، ودمج قوات الدعم السريع مع الجيش، وهنا جاءت المشكلة، لأن قوات الدعم السريع 100 ألف والجيش 205 ألف فرد، فأصبحت السودان تمتلك جيشين.

وتابع سمير فرج، أن إيواء السودان الجماعات الإرهابية تسبب في تصنيف الدولة عالمياً على أنها دولة راعية للإرهاب، لافتاً إلى أن الرئيس السيسي له الفضل الأكبر في إزالة السودان من قائمة الإرهاب. وأشار إلى أن الأحزاب السودانية عقب الإطاحة بالبشير اتفقوا على تسليم السلطة المدنية وعودة الجيش لثكناته ودمج قوات الدعم السريع في الجيش السوداني التي فجرت الأزمة بالسودان، موضحاً أن تعداد قوات الدعم السريع 100 ألف مقابل 200 ألف جندي في الجيش السوداني مما أظهر أن هناك جيشين في السودان. وأكد أن السودان يشهد حالياً مأساة، موضحاً أن 5 ملايين سواني يعيشون وضعاً صعباً وتركوا منازلهم ومنهم 300 ألف سوداني تأويهم مصر، وحذّر بأن السودان دخل نفقاً مظلماً.

ولفت إلى أن دور إثيوبيا في الأزمة السودانية غامض للغاية بعدما استضافت محمد حمدان دقلو "حميدتي"، قائد قوات الدعم السريع، الذي له صلة

بمناجم الذهب، لذلك السودان يتجه لنفق مظلم.

مضامين الفقرة الثانية عشر: قرارات السيسي

قال اللواء سمير فرج، المفكر الاستراتيجي، إن الرئيس عبد الفتاح السيسي قام بـ 5 أمور مهمة، أولها هي التخلص من جماعة الإخوان الإرهابية، وثانيها العمل على تقوية القوات المسلحة المصرية، وثالثها ترسيم الحدود البحرية، ورابعها الإصلاح الاقتصادي، وأشار إلى أن خامس أمر مهم من الرئيس السيسي، هو تدشين مبادرة حياة كريمة، التي ساعدت محدودتي الدخل كثيراً، قائلًا: «لا أحد يقول لي إننا نطلب للرئيس السيسي، هو عمل 5 أمور مهمة جدا ساعدت في تقوية الدولة المصرية».

مضامين الفقرة الثالثة عشر: يوسف بطرس غالي

تحدث اللواء سمير فرج، المفكر الاستراتيجي، عن لقائه يوسف بطرس غالي، وزير المالية الأسبق في لندن. وقال إنه أجرى معه حواراً حول الأوضاع الاقتصادية في مصر باعتباره أحد أكبر خبراء الاقتصاد عالمياً. ولفت إلى أن يوسف بطرس غالي كشف له أنه كان يتمنى العمل مع الرئيس عبد الفتاح السيسي لا سيما بعد قراراته الجريئة المتعلقة بإجراءات الإصلاح الاقتصادي. وتابع أن يوسف بطرس غالي، سبق وعرض على الرئيس الأسبق حسني مبارك، خطة الإصلاح الاقتصادي، مضيفاً أن الرئيس مبارك كان يوافق بالنهار ثم يتراجع بعد ساعات بسبب مخاوف بعض المسؤولين وقتئذ من تكرار الأحداث التي حصلت مع الرئيس الراحل محمد أنور السادات. وأضاف "فرج"، أنه بعدما قابل بطرس غالي، أكد الأخير أنه كان يرغب في العمل مع الرئيس السيسي، موضحاً: «قال لي لو الإصلاح الاقتصادي كنا عملناه زمان؛ كنا بقينا مثل سنغافورة وما إلى ذلك، والناس خوفوا في وقت مبارك من الإصلاح الاقتصادي، وتأخرنا فيه».

مضامين الفقرة الرابعة عشر: الحرب الروسية الأوكرانية

كشف اللواء سمير فرج، المفكر الإستراتيجي، مستجدات الصراع العسكري الروسي الأوكراني، مشيراً إلى أن دخول أوكرانيا حلف الناتو كان شرارة هجوم الروس على أوكرانيا، مما أثر على تجارة الحبوب حول العالم. وأضاف أن أي دولة تدخل الحرب يتم استنزافها اقتصادياً، لافتاً إلى أن دول أوروبا الكبرى مثل ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، بجانب الولايات المتحدة دعمت أوكرانيا ضد روسيا، مشدداً على أن روسيا ما تزال قوة اقتصادية وعسكرية عظيمة برغم العقوبات عليها.

وأشار المفكر الإستراتيجي إلى أن الرئيس الروسي محبوب في بلاده، ومن المقرر أن تتم اتفاقية سلام من خلال، اعتراف حق روسيا في شبه جزيرة القرم، وتعهد أوكرانيا بعدم الانضمام للناتو وأنها دولة نووية، وإقرار روسيا بعدم الهجوم مرة أخرى على أوكرانيا.

مضامين الفقرة الخامسة عشر: العلاقات الأمريكية المصرية

أشار اللواء سمير فرج، المفكر الاستراتيجي، إلى أن مصر تأخذ معونات من الولايات المتحدة بقيمة مليار و300 مليون دولار سنوياً، مشدداً على أن استراتيجية أمريكا إبان عهد الرئيس الأسبق باراك أوباما هي أسوأ استراتيجية رئاسية جرى التعامل معها، منوهاً بأنه الرئيس الأمريكي الذي كان يكره مصر.

وبشأن 25 يناير وموقف أمريكا، قال: «اعترفت وزيرة الخارجية الأمريكية، كونداليزا رايس، بإسهام أمريكا في صناعة 25 يناير، عن طريق التضييق على نظام الرئيس حسني مبارك، ودعم النشطاء». ونوه بأن السفارة فائزة أبو النجا دخلت للمشير حسين طنطاوي بخصوص تقديم أمريكا 50% من المساعدات لمنظمات المجتمع المدني التي جرى تدريبها في صربيا لعمل 2011، وجرى القبض عليهم لاحقاً، مبيئاً أن الرئيس مبارك لم يذهب لأمريكا لـ 6 سنوات بسبب القضية الفلسطينية.

أبرز تصريحات أحمد موسى:

افتتاح محطات المترو الجديدة أفاد عدد كبير من المواطنين، في ظل رخص سعر تذكرة المترو بـ 6 و10 جنيهات.